

Distr.: General
25 July 2013
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الستون

جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ١٢(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير ندوة الأونكتاد العامة

تقرير عن ندوة الأونكتاد العامة الرابعة: النهج الاقتصادية الجديدة لخطة متسقة لما بعد عام ٢٠١٥*

أولاً - ملاحظات افتتاحية

- ١- افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الندوة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠١٣ ثم أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان.
- ٢- وقال الرئيس في بيانه الافتتاحي إن الغرض من الندوة العامة هو حشد آراء الجهات صاحبة المصلحة المتعددة ووجهات نظرها بشأن المواضيع التي يحتمل أن تهيمن على جدول الأعمال السياسي العالمي. ورحب بضرورة تبادل الخبرات واستخلاص الاستنتاجات السياسية لوضع استراتيجية إنمائية فعالة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومضى يقول إن المجتمع الدولي يحتاج إلى عقد الشراكات وتوحيد القوى من أجل التصدي للتحديات الحالية على أفضل وجه. وأشار إلى ضرورة اتباع نهج جماعي في عالم يزداد ترابطاً وإلى أن الأزمات الأخيرة أصبحت تمثل عوائق إضافية تعرقل تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة وأن عدة مسائل قد حُدِّدت وشملت الدروس التي يمكن استقاؤها للمساعدة على تنظيم إطار الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ والمفاهيم الجديدة التي يجب أخذها في الحسبان والشكل الذي سيتخذه الإطار. وأضاف قائلاً إن التجارة والتنمية مسألتان تكتسيان أهمية حاسمة غير

* الآراء المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

أن من الضروري إصلاح إدارة شؤون الاقتصاد الكلي والشؤون المالية على نحو يسمح بوضع استراتيجية متسقة للتجارة والتنمية. ويمكن تعزيز ذلك من خلال نظام تجاري دولي منفتح من شأنه التأثير في التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وحُثَّ المشاركون على مشاطرة نتائج الندوة مع أوساطهم المعنية لحشد المزيد من الدعم.

٣- وأكد الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته التمهيديّة أنه يود أن يرى إدراج الندوة العامة كبرنامج مترسخ في جدول أعمال الأونكتاد. وذكر أن الإطار الاقتصادي العالمي ما زال في مرحلة غير مستقرة وغير ناضجة وأن هناك تحديات جديدة ما فتئت تظهر أو ما زالت مستترة وستتكشف في المستقبل. وحث بالتالي جميع المشاركين على إجراء مناقشات صادقة وصریحة بشأن التحديات التي تعقب الأزمة. وسلط الأضواء على موضوع الندوة الرئيسي أي النهج الاقتصادية الجديدة لخطة متسقة لما بعد عام ٢٠١٥ وحدد مجالين للبحث خلال المحفل هما التاليان: (أ) النهج الاقتصادية الجديدة للتنمية القائمة على الدروس المستخلصة؛ (ب) وخطة تنمية متسقة لما بعد عام ٢٠١٥. وبيّن أهمية تحديد "خطة" شاملة وليس مجرد "أهداف"، مشيراً إلى ضرورة ألا يقتصر النقاش على الأغراض فحسب بل أن يشمل أيضاً العمليات والأدوات والوسائل والسياسات والمؤشرات التي تمكن من تحقيق تلك الأهداف. وتبادل المعلومات مع المشاركين عن سلسلة الأنشطة الرئيسية التي ينظمها الأونكتاد حتى عام ٢٠١٦ (أي الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد في عام ٢٠١٤ وعقد مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر في عام ٢٠١٦) وشدد على ضرورة التحلي بنظرة استشرافية في وضع برنامج عمل الأونكتاد للمستقبل. وإذ نظر في نتائج مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر الذي عقد في الدوحة عام ٢٠١٢، أشار مجدداً إلى ضرورة مواصلة تنقية النظام المالي.

٤- وعلق الأمين العام على تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد أن النهج الجديد المعتمد في ذلك التقرير هو أكثر شمولاً بالنسبة إلى العملية. وأعرب عن أسفه لإدراج عدد قليل جداً من الأهداف الاقتصادية في الأهداف الإنمائية للألفية وعن أمله في الوقت الحالي أن يلاحظ إضافة أهداف تتصل ببناء القدرات والعمالة. وعلق على الأهداف التوضيحية التي اقترحها الفريق الرفيع المستوى مؤكداً ضرورة أن تكون الاستدامة التعبير الرئيسي المقترن بكل موضوع من المواضيع. وأشار إلى ضرورة النظر في نظام للحماية المستدامة في إطار هدف الفريق الرفيع المستوى المتعلق بوضع حد للفقر وإلى ضرورة أن يثير الهدف المتعلق بضمان أنماط حياة صحية المسألة المرتبطة بالسبل التي تعتمدها البلدان اعتمادها للحفاظ على أنظمتها الصحية. وبالنسبة إلى الهدف الأخير، أصر الأمين العام على اعتبار مرونة الصحة العامة أمراً أساسياً. وذكر على سبيل المثال ضرورة أن تعكف البلدان على تحسين قدرتها على إنتاج أدوية غير مسجلة الملكية. ومن ناحية أخرى، تحدث عن أهمية حشد الأموال الخاصة لأغراض الزراعة ووضع مدونة لقواعد السلوك بغية دعم الهدف المتعلق بضمان الأمن الغذائي والتغذية السليمة. وفيما يخص الهدف المتعلق بإيجاد فرص للعمل وأسباب المعيشة المستدامة والنمو المنصف، طالب بضرورة أن

يشمل النقاش مسارات جديدة خاصة بالنمو الاقتصادي. واحتتم بيانه مشيراً إلى ضرورة أن يأخذ الهدف المتعلق بتهيئة بيئة عالمية مواتية وحفز التمويل الطويل الأجل في الحسابان إصلاح النظام المالي الذي ما زال مفتوحاً إذ اقتصر النقاش على رأس المال السهمي للمصارف، وأن يُنظر أيضاً في مسألة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

ثانياً -

الجلسة العامة الأولى

إدارة شؤون الاقتصاد الكلي والشؤون المالية في المسار المؤدي إلى

عام ٢٠١٥

٥- أدار السيد توم مايلز، رئيس مراسلي وكالة رويترز، الجلسة العامة الأولى. وضم المشاركون في حلقة النقاش السيدة بوميكا ماتشهاالا، شبكة العالم الثالث، ماليزيا، والسيد جودة عبد الخالق، أستاذ علم الاقتصاد في جامعة القاهرة في مصر، والسيد كوغلو لوسن بودي، رئيس البحوث الاقتصادية في الاتحاد الدولي لنقابات العمال في توغو، والسيد مراد كريمسكوف، رئيس النادي الاقتصادي الأوروبي الآسيوي لجمعية العلماء في كازاخستان، والسيد تشاكوما تشارلز سولودو، المدير السابق لبنك نيجيريا المركزي ورئيس مؤسسة التراث الأفريقي. ورد كل من السيدة هيبست قسا، منظمة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد، غانا، والسيد ستفن هيل، منظمة أوكسفام الدولية، جنيف، سويسرا، على فريق المشاركين في حلقة النقاش.

٦- وتناول المشاركون مجموعة من المسائل المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالتركيز بوجه خاص على دور إدارة شؤون الاقتصاد الكلي والشؤون المالية على الصعيدين الوطني والدولي. وشملت المسائل المطروحة للنقاش تنظيم القطاع المالي ووضعها في خدمة الاقتصاد الحقيقي، والعلاقة بين القطاعين الخاص والعام، وظاهرة التقشف العالمي وأثرها على العمالة، ودور التدفقات الرأسمالية وإدارة أسعار الصرف في إطار إنمائي متسق، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية. وحدد المشاركون على نطاق أوسع الحاجة إلى تحول نموذجي في إطار التنمية ودعوا إلى اتخاذ خطوات تكفل إسهام التعاون الدولي في ردم الهوة بين القدرات السياسية على المستوى الوطني والأهداف الإنمائية العالمية.

٧- وركز المشاركون طوال حلقة النقاش على الفصل بين المستوى الدولي لمسائل التنمية الحالية والمستوى الذي يمكن تناولها فيه. وفي حين أن الخطة لما بعد عام ٢٠١٥ تهدف إلى تناول المسائل العالمية فإن الإجراءات والأدوات السياسية تظل متاحة أساساً على المستوى الوطني. ويقتصر تحقيق التعاون المنسق على الصعيدين العالمي والإقليمي على بعض المسائل ولا يشمل كل المسائل. وفي هذا السياق، أبرز المشاركون في حلقة النقاش أهمية دور الدولة الإنمائي وحدد حيز سياسات لا مفر منه لتكوين مسار إنمائي جديد وأكثر شمولاً للجميع.

وقيل إن حيز السياسات، يقيد عدد من العوامل الخارجية والداخلية، خصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية. وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة تجنب التنافر بين الأهداف والأدوات في الخطة لما بعد عام ٢٠١٥ معربين عن قلقهم إزاء إضافة أهداف أخرى إلى الإطار الإنمائي دون توفير الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف. وذكر المشاركون في حلقة النقاش بالتالي أن وضع استراتيجية إنمائية وطنية متسقة تترسخ في سياق التعاون الدولي أمر لا بد منه. ويمكن أن يسمح ذلك بوضع نهج أكثر تكاملاً لرسم السياسات يجمع السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٨- وركز أحد المشاركين على النهج المركبتي الجديد المتبع في السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة والشؤون المالية واستخراج الموارد وقال إن من غير المحتمل وضع استراتيجيات إنمائية حقيقية ودائمة على الصعيد الدولي نظراً إلى الأولوية الممنوحة للمصالح الوطنية إزاء بلدان أخرى. وقيل إن عدة هيئات دولية تلبى احتياجات مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة وتشمل البنك الدولي ومجموعة العشرين وبعض هيئات الأمم المتحدة. وشدد المشاركون آخرون على ضرورة أن تضطلع الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجموعة الـ ٧٧ والصين بدور موازن للمصالح الاقتصادية القوية للبلدان المتقدمة التي تسود في المناقشات الدولية. ورددت بعض التساؤلات والتعليقات المقدمة من الحضور مشاعر بعض المشاركين الذين ساورهم الشك إزاء دوافع تلك الجهات الفاعلة ذات النفوذ في دعم خطة عالمية للتنمية.

٩- واتصل موضوع رئيسي شدد عليه جميع المشاركين بضرورة أن تشمل خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحليلاً دقيقاً للتطورات الطارئة في القطاع المالي في السنوات الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بدوره في تلبية احتياجات الاقتصاد الحقيقي. وبيّن بعض المشاركين في حلقة النقاش أن القطاع المالي لم يوفر التمويل المتواصل الكافي لقطاعات رئيسية خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنى التحتية. ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أن المضاربة المالية احتلت مركز الصدارة في القطاع المالي. وعلق بعض المشاركين على عدم تحقيق النتيجة المتوقعة من الحافز النقدي إذ اتضح بصورة متزايدة أن تدفقات الأموال الجديدة لم تطل الاقتصاد الحقيقي. ودعا المشاركون في حلقة النقاش والحاضرون إلى إجراء إصلاحات تدفع المصارف إلى تحسين تلبية احتياجات الاقتصاد الحقيقي، مؤكدين أن من الصعب جداً تمويل النمو المتواصل والمنصف دون أن يطرأ تحول في القطاع المصرفي. وأعرب جميع المشاركين في حلقة النقاش، بالتالي، عن قلقهم إزاء استمرار تسخير الاقتصاد الحقيقي الموهن والمعرض للأزمات في خدمة مصالح القطاع المالي وليس العكس، مما يقوض أركان خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠- وبيّن العديد من المشاركين في النقاش أن طريقة تناول دور القطاع الخاص ضمن الخطة العالمية الجديدة للتنمية تكتسي أهمية حاسمة. وفي هذا المضمار، أشار المشاركون إلى

زيادة ملحوظة في أهمية دور القطاع الخاص في التنمية تجسدت في شكل التمويل المعتمد على دعم القطاع العام لاستثمار القطاع الخاص. وركز النقاش على الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي هي عبارة عن برامج مشتركة ينظمها القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتكفل الحكومات في إطارها عادة استثمار القطاع الخاص. ورأى أحد المشاركين أن النقاش المتعلق بالتنمية غالباً ما يصف القطاع الخاص على أنه جهة فاعلة أكثر فعالية من القطاع العام واستدرك قائلاً إن هناك مجموعة متزايدة من البحوث التي تعرض الأدلة على المخاطر المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. ودعا المشارك إلى التعمق في إعادة النظر في دور تنمية القطاع الخاص. وتركزت الشكوك حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص أساساً على تنوع المخاطر وتقاسم الأرباح لأن المخاطر المالية في إطار تلك الشراكات غالباً ما يتحملها القطاع العام بشكل غير متناسب بينما تجني الأرباح الجهات المستثمرة والشركات من القطاع الخاص. ونظراً إلى مهمة القطاع الخاص التي تستهدف تحقيق الأرباح، شدد العديد من المشاركين في النقاش على دور السلطات العامة في وضع هيكل قانوني يضمن إسهام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية النظم الإيكولوجية عوضاً عن تفويض تلك المجالات.

١١- وأعرب أحد المشاركين عن القلق إزاء عدم استقرار أسعار الصرف. وأكد أن عدم استقرار أسعار الصرف الناشئ منذ انهيار نظام بريتون وودز هو عامل أساسي مسبب لفترات الأزمات الخطيرة في القطاع المالي وقطاعي الأغذية والطاقة. واستنتج قائلاً إن العملات ستوجهها المضاربة بدلاً من أن توجهها المبادئ الأساسية ما دامت أسعار الصرف في وضع غير مستقر. وقال العديد من المشاركين إن فك الارتباط بتقلب أسعار صرف العملات يعد أمراً حاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية. كما ذكر بعض المشاركين بالتحديد أن الأزمات ستظل تحتاج حتماً مجال التنمية في حال عدم مواصلة التصدي لعدم استقرار أسعار الصرف.

١٢- وأعرب المشاركون عن القلق إزاء ارتفاع مستوى البطالة واستمراره نتيجة للأزمة العالمية وتدابير التقشف المتخذة في البلدان المتقدمة. وأفيد بأن البطالة لا تزال تمثل شاغلاً رئيسياً من شواغل البلدان النامية؛ وذكر أحد المشاركين أن العمالة تدرج في صميم خطة أفريقية للتنمية. وأحيط علماً بأن معظم البلدان في أفريقيا تسجل مستويات مرتفعة في العمالة غير النظامية، مع حصول حوالي ٨٠ في المائة من العمال في القطاع غير النظامي على القليل من الحماية الاجتماعية أو عدم حصولهم عليها. ودعا المشاركون إلى وضع سياسة عمالة فعالة تقترن بسياسات مالية ونقدية وأجواء استثمارية أفضل لإيجاد فرص للعمل وإطار ملائم للحماية الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك، تحدث العديد من المشاركين عن ضرورة حفز تنمية القطاع الخاص، مما يعد أمراً أساسياً لإيجاد فرص عمل منتجة. وشدد المشاركون في النقاش على الحاجة الملحة إلى تركيز الزعماء السياسيين على مشكلة البطالة المتنامية في صفوف الشباب في العالم النامي والمتقدم. وذكر المشاركون عدة آثار رئيسية ناجمة عن ارتفاع البطالة لدى الشباب بما فيها خطر حدوث اضطرابات اجتماعية واحتمال فقدان جيل من العمال

والآثار السلبية على الإنتاج. وحث أحد المشاركين في حلقة النقاش الحكومات على إعادة صياغة سياسات الاقتصاد الكلي لمنح الأولوية لاقتصاد الرعاية المأجورة وغير المأجورة والإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية المراعية للمساواة بين الجنسين. ودعا المشاركون إلى توفير حماية اجتماعية للجميع وأجر معيشي مضمون بهدف ضم العاملين غير النظاميين في مجال الرعاية إلى قطاع الاقتصاد النظامي.

١٣- وفيما يتصل بتغير المناخ، تحدث العديد من المشاركين في النقاش عن العلاقة بين تغير المناخ والحد من الفقر، مشيرين إلى الحاجة إلى تطبيق خطة للحد من الفقر لما بعد عام ٢٠١٥ إلى جانب خطة بشأن تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٥ إذ قيل إنهما وثيقتا الترابط في الأمد الطويل. وقال أحد المشاركين في النقاش إنه حتى لو نفذ برنامج إنمائي طويل الأجل في العالم في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ فمن شأن تلك المكاسب الإنمائية المحققة أن تنحل في وسط الاضطرابات المرتبطة بتغير المناخ. وعلى نحو مماثل، أفيد بأن أي محاولات متصلة بخطة مستدامة بشأن تغير المناخ ستمنى بالفشل في سياق برنامج فاشل للحد من الفقر.

١٤- وشدد العديد من المشاركين في حلقة النقاش على أهمية دور الأمن الغذائي في خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبوجه خاص، أشار أحد المشاركين إلى ثلاث فوائد تنشأ عن سياسة زراعية تدفع الدولة بناء عليها للمزارعين أسعاراً أعلى إنتاجهم تفوق أسعار السوق وتمثل في الحد من الفقر بفضل ضمان حصول المنتجين على دخل كاف وضمن الأمن الغذائي للبلد ككل وتحسين أسعار الصرف بتخفيض كمية الواردات الغذائية الأجنبية اللازمة. ومن بين العوائق الرئيسية المذكورة التي تعرقل الأمن الغذائي على الصعيد المحلي والسياسات الزراعية الفعالة عائقان هما مقاومة منتجي الحبوب الأجانب في العالم المتقدم وممارسة القطاع المالي للهيمنة على عقود الحبوب والمضاربة المرتبطة بها.

١٥- وسلط جميع المشاركين الأضواء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية العالمية في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا العديد منهم إلى إجراء استعراض لمبادئ إدارة الشؤون الدولية من أجل تحقيق نمو متوازن بعد عام ٢٠١٥ ومنع تجزئة الاقتصاد العالمي. وقال المشاركون إن التحديات العالمية تقتضي المشاركة العالمية والشفافية العالمية وعدم الكيل بمكيالين. وأبرز أحد المشاركين في حلقة النقاش أهمية تدعيم المجتمع المدني كآلية تحاسب الحكومات وتمارس الضغوط المتواصلة لتنفيذ التغييرات. وحدد المجتمع المدني كمحرك حاسم لجهود تحقيق توازن عالمي بفضل التفاوض بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بمواصلة الضغط على المجتمع الدولي دعماً للمثل الإنمائية العليا. وأشار إلى ضرورة أن توضح البلدان المتقدمة الالتزامات التي تتعهد بها في إطار تلك العملية.

١٦- وأشار العديد من المشاركين أيضاً إلى ضرورة أن يقترن تدبر الموارد الطبيعية بحسن الإدارة في معظم البلدان. وذكر على سبيل المثال أن عدداً من البلدان الأفريقية يتمتع بثروة

طائلة من الموارد الطبيعية غير أن مستوى التنمية في تلك البلدان شديد التديني على الرغم من ذلك. وفي ذلك السياق، حدّدت صناعة استخراج الموارد في العالم النامي كمجال رئيسي يمكن للإدارات المحسّنة أن تفضي من خلاله إلى الحد من الفقر. وأشار العديد من المشاركين مجدداً إلى الدور الذي يجب أن يضطلع به المجتمع المدني على الصعيد المحلي لمساءلة الحكومات بشأن إيرادات استخراج الموارد. وحدد المشاركون أيضاً الدور الذي ينبغي للمجتمع الدولي أدائه لضمان تقييد أنشطة الشركات المتعددة الجنسية الكبرى في مجال استخراج المعادن بمعايير متسقة مع التنمية. ودعا المشاركون إلى وضع قواعد عالمية لتنظيم طرق حصول الشركات المتعددة الجنسية على الموارد بما في ذلك تنظيم تدفق الأرباح من البلدان النامية.

١٧- وبصفة عامة، دعا المشاركون إلى تحول نموذجي في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لإعادة صياغة السياسات والاستراتيجيات ومعنى التنمية. وأشار إلى تعزيز دور الدولة الإنمائية وضرورة أن توجه الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية النمو والتنمية كأمرين محوريين في إطار ذلك التفكير الإنمائي الجديد. وشدد المشاركون في حلقة النقاش أيضاً على أهمية توجيهات السياسة القطرية والخاصة بسياق معين غير أنهم أكدوا على الرغم من ذلك ضرورة وضع سياسات شاملة تستهدف تنظيم التجارة والتمويل وضمان العمل اللائق بغية الحد من أوجه عدم المساواة. وساور بعض المشاركين في حلقة النقاش بالغ الشك إزاء الاقتراحات الحالية بشأن خطة تنمية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥ التي رأوا أنها تعبر عن تواصل فشل الأوساط الإنمائية في تحقيق نتائج مجدية. وحث المشاركون على وضع قواعد إنمائية قابلة للإنفاذ بغية تحقيق الأهداف الإنمائية بدلاً من الأهداف المثالية.

ثالثاً - الجلسة العامة الثانية

قواعد التجارة والاستثمار من أجل تنمية شاملة للجميع ومستدامة

١٨- بدأ عقد اجتماع المائدة المستديرة الثاني للندوة العامة عقب البيان الرئيسي الذي أدلى به السيد فيجاي براشاد^(١)، أستاذ الدراسات الدولية في كلية ترينيتي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحث خلاله قواعد التجارة والاستثمار من أجل تنمية شاملة للجميع ومستدامة. وأدارت الجلسة السيدة ستيفاني ماكغوفرن، مقدمة الأخبار التجارية في هيئة الإذاعة البريطانية. وضم المشاركون في حلقة النقاش السيدة كنده محمدية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في لبنان، والسيد ليلا ماني بوديال، السكرتير الأول في حكومة نيبال، والسيد خوزيه مانويل سالازار - كسيريناكس، مساعد المدير العام المعني بالسياسات في منظمة العمل الدولية في سويسرا، والسيد جانغو هو، رئيس معهد التجارة والتعاون الدوليين في الصين، والسيد فايس يو، مركز الجنوب، سويسرا. وكان في عداد المشاركين في النقاش

(١) http://unctad.org/meetings/en/Presentation/PS2013_stat02_VijayPrashad_en.pdf

السيد جيكي تانوه، المسؤول عن البرامج في شبكة العالم الثالث لأفريقيا، غانا، والسيدة سانبا ريد سميث، المستشارة القانونية والباحثة الكبيرة في شبكة العالم الثالث، سويسرا، والسيد طوني طوجان، مدير منظمة إييون الدولية، الفلبين.

١٩- وأكد عدد من المشاركين في حلقة النقاش أن جزءاً كبيراً من سكان البلدان النامية ما زال يكافح لمواجهة الفقر والجوع والعنف والتراعات والفرص المحدودة للحصول على الخدمات الأساسية واستغلال العمال والبطالة وانعدام شبكات السلامة الاجتماعية والأحوال الجوية غير المواتية على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية على مدى العقود الماضية. وانتقد العديد من المشاركين في حلقة النقاش تنفيذ سياسات الليبرالية الجديدة "التقليدية" التي تشمل تدابير التحرير التجاري والمالي الموسع والتكثيف والتكيف الهيكلي لزيادة أوجه عدم المساواة والبطالة، مما يعرقل الجهود الرامية إلى الحد من الفقر حتى في سياق ارتفاع مستويات الدخل الفردي. ومع ذلك، أشار أحدهم إلى ظهور توافق في الآراء في بعض أنحاء العالم يُعترف على أساسه بضرورة تحقيق التوازن بين دور الأسواق ودور الدولة الإنمائية، ملاحظاً أن "السوق هي خادم جيد لكنها سيد سيئ".

٢٠- واعترف المشاركون في حلقة النقاش بأن المشاركة في الاقتصاد العالمي قد تساعد على زيادة فرص الازدهار في البلدان النامية وتمكن تلك البلدان من إحراز تقدم أكبر في التصدي للمشاكل الإنمائية الملحة غير أنهم أشاروا إلى طائفة من التحديات التي ما فتئت البلدان النامية تواجهها بالنسبة إلى الاتفاقات والقواعد المتعلقة بالتجارة والاستثمار الدوليين. وذهب العديد منهم إلى القول إن الاتفاقات الدولية، بما فيها اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة والاستثمار، تقف حجر عثرة في مسار التقدم بدلاً من دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وقال بعضهم أيضاً إن تلك القواعد، ولا سيما الاتفاقات في إطار الخدمات المالية التي تحول دون تنظيم المصارف الكبرى على نحو ملائم، أسهمت في الأزمة المالية العالمية بنقل آثارها السلبية إلى البلدان النامية. ولاحظ بعضهم أن الأزمة كانت بمثابة منبه إلى الأمور، مشيرين إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز المشاركة الديمقراطية في عملية وضع القواعد الدولية. ووصف أحدهم المجموعة الجديدة من القواعد المطروحة في الوقت الحالي للنقاش على أنها تستهدف زيادة أوجه اختلال التوازن الراهنة في النظام المتعدد الأطراف للتجارة والاستثمار دون تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

٢١- وأشار العديد من المشاركين إلى الحاجة الملحة إلى الاستثمار الأجنبي في عدة بلدان منخفضة الدخل وذكروا أن اقتصادات تلك البلدان اجتذبت عدداً قليلاً جداً من الاستثمارات الجديدة أو لم تجتذب أيّاً منها على الإطلاق على الرغم من أنها توقعت تسجيل زيادة في تدفقات الاستثمارات إلى الداخل عقب انضمامها إلى المعاهدات الدولية للتجارة

والاستثمار. وشدد العديد من المشاركين في حلقة النقاش على الحاجة إلى سياسات استثمارية تؤدي إلى إيجاد فرص للعمل واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٢٢- وطرح مسألة زيادة استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاجتذاب الاستثمارات أيضاً للنقاش بشكل بارز كما حصل في الجلسة العامة الأولى. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى اعتماد نهج الشراكات بين القطاعين العام والخاص على ضم كيانات يمتثل افتقاره إلى الكفاءة - أي الحكومة - إلى كيانات يمتثل اتسامه بعدم الإنصاف - أي القطاع الخاص - بغية تحسين الأداء العام للجهة المنتجة أي الجهة التي تقدم الخدمات عادة. وأفيد بأن نجاح تلك الشراكات يعتمد على اختصاصاتها وصدق تنفيذها. وعلى الرغم من ذلك، دفع بعض المشاركين بأن معظم الاتفاقات الاستثمارية تنص على قواعد تنحاز انحيازاً شديداً إلى الشركات عبر الوطنية وغيرها من الجهات المستثمرة الأجنبية على حساب الصالح العام في حال المنازعات المتصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من المنازعات بين الجهات المستثمرة والدول.

٢٣- وأشار أحد المشاركين إلى الحاجة إلى سياسات محلية تدعم بيئة مواتية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وشدد أحد المشاركين في حلقة النقاش على وجوب تحسين دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد صاحبة العمل الرئيسية في البلدان النامية وتشجيع إنشاء المشاريع عبر بيئة محلية مواتية. ورئي أنه يجب اعتماد سياسات محلية ترمي إلى تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة وتحسين الحوار الاجتماعي وضمان حرية تكوين الجمعيات ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف التصدي لميل الشركات المتعددة الجنسية ذات الحصص الكبرى في السوق إلى فرض تحقيق أرباح مفرطة.

٢٤- واقترح أيضاً أن من الضروري تعزيز مرونة اتفاقات الملكية الفكرية وتحسين السياسات الوطنية لدعم نقل التكنولوجيا الميسورة الكلفة ونشرها وتكييفها في البلدان النامية وخصوصاً في أقل البلدان نمواً، سعياً إلى دعم انتقال تلك البلدان إلى وضع يتحقق فيه النمو المراعي للبيئة والتنمية المستدامة. وأكد بعض المشاركين أن تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة يعد أمراً حاسماً لتمكين البلدان النامية من استخدام التجارة على نحو فعال، مما يمكنها أيضاً من إنتاج خدمات شديدة الاعتماد على البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وتصديرها.

٢٥- وشدد بعض المشاركين على أهمية تحسين اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية غير أن بعضهم الآخر أكد أن العمال وصغار الموردين في البلدان النامية هم أقل تحصيلاً للفوائد في نهاية المطاف في عالم تكون فيه سلاسل القيمة العالمية شديدة التجزؤ لأنهم قلما يتمتعون بالقدرة على تحديد الأسعار وقلما تتاح لهم الفرصة للتقدم على طول سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة ضمن سلاسل القيمة العالمية. وأحيط علماً بأن تجارب البلدان التي

تكمل اندماجها في سلاسل القيمة العالمية بالنجاح قد توفر توجيهات مهمة لعملية وضع السياسات في البلدان النامية.

٢٦- واتفق المشاركون على إمكانية احتلال البلدان النامية مكانة تجارية تفضيلية نتيجة لحصولها على الاستثمار والتكنولوجيا إلا أنهم أعربوا عن قلقهم لأن عدة اتفاقات للتجارة الحرة ومعاهدات للاستثمار مبرمة على المستوى الإقليمي وعلى أساس ثنائي تقيد قدرة البلدان النامية على تنفيذ سياسات عديدة مثل التعريفات المفروضة على الواردات والضرائب المفروضة على الصادرات ومتطلبات المحتوى المحلي ومتطلبات نقل التكنولوجيا والإجراءات الإيجابية وغيرها من التدابير لفرض الضرائب ومكافحة الفساد واللوائح البيئية بهدف حماية الصناعات المحلية (الناشئة) والتصدي لأوجه عدم المساواة وغيرها من الشواغل الاجتماعية والبيئية.

٢٧- وأثبطت همة معظم المشاركين بسبب عدم إحراز تقدم ذي شأن في مفاوضات جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية. وأوحى العديد من المشاركين بأن عدم إحراز التقدم المذكور يساهم في انتشار اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية التي تزعزع استقرار المسار المتعدد الأطراف. وأفيد بأن معظم تلك الاتفاقات الثنائية والإقليمية للتجارة تجعل مواضيع "الأحكام الإضافية للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية" غير المتصلة بالتجارة التي رفضت على المستوى المتعدد الأطراف (مثل المشتريات الحكومية وسياسات المنافسة وغير ذلك) في مقدمة المفاوضات، مما يمثل اتجاهًا يزيد تقليص حيز السياسات المتاح للبلدان النامية.

٢٨- وأشار إلى ضرورة أن تمنح المفاوضات المتعددة الأطراف المتصلة بالتجارة الأولوية للمسائل التي يمكن إحراز التقدم بشأنها، وخصوصاً ما يتعلق منها بأقل البلدان نمواً، وأن تضع برنامج عمل جديداً للتجارة يركز تركيزاً أوثق على المسائل التي تهم البلدان النامية. ورأى العديد من المشاركين أنه يجب على مفاوضات منظمة التجارة العالمية أن تبتعد عن الانشغال بمسائل تهم بلدان الشمال المتقدمة وأن تحول بالأحرى تركيزها إلى المسائل الأساسية ذات الأولوية بالنسبة إلى بلدان الجنوب النامية مثل الزراعة والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

٢٩- ودعا المشاركون إلى إصلاح ضوابط منظمة التجارة العالمية في مجال الزراعة، ولا سيما إزالة نظام الإعانات الزراعية في بلدان الشمال، الذي يجعل من العسير على المزارعين في بلدان الجنوب التنافس على أساس عادل في الأسواق العالمية. أما بالنسبة إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية، فقد قيل إن التحدي الرئيسي يتمثل في التوصل إلى التنفيذ الكامل لشروط المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تنص عليها اتفاقات منظمة التجارة العالمية حتى يتسنى للبلدان النامية أن تحمي فوائدها المحتملة على أكمل وجه. وشملت التحديات الأخرى استمرار المفاوضات المتعددة الأطراف والشواغل غير التجارية التي تتسلل إلى محفل منظمة التجارة العالمية؛ وذكرت مفاوضات تيسير التجارة على سبيل المثال.

٣٠- ودعا المشاركون أيضاً إلى تحسين برنامج المعونة لصالح التجارة والارتقاء به لمساعدة البلدان النامية على التصدي للقيود المتعلقة بالعرض ومعوقات البنى الأساسية بتشجيع التوسع والتكامل والتنويع في مجال التجارة في تلك البلدان في الوقت ذاته. ورئي أن من الضروري تعزيز فعالية دور برنامج المعونة لصالح التجارة في دعم التحول الهيكلي في البلدان النامية بتمكين تلك البلدان من التحول عن الانحياز إلى التصدير القائم على السلع الأساسية للتوجه إلى تصدير المصنوعات والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى.

٣١- وأثير سؤال عن الإصلاحات اللازمة لتحسين آفاق التجارة والاستثمار في البلدان النامية. وأيد معظم المشاركين في حلقة النقاش إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والمالية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية العالمية لتعزيز الإنصاف في تقاسم منافع العولمة ودعم تحقيق تنمية أكثر استدامة وشمولاً للجميع في البلدان النامية. وأشار إلى ضرورة ألا يقتصر الإصلاح على ضمان الإنصاف في تقاسم المنافع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فحسب بل أن ينطوي أيضاً على إعادة فتح حيز السياسات الوطني للبلدان النامية الذي أغلقتة الاتفاقات الراهنة بصفة متزايدة وفرض الحدود على قدرة الشركات المتعددة الجنسية العاملة داخل أراضي تلك البلدان على قيادة السوق.

٣٢- ورأى أحد المشاركين في حلقة النقاش أيضاً ضرورة إصلاح العهود والمؤسسات العالمية كذلك لتجسيد إعادة توازن القوى الديمغرافية والاقتصادية والجغرافية السياسية العالمية باتجاه بلدان الجنوب. ودعا مشاركون آخرون إلى إبرام اتفاقات عالمية للتجارة والاستثمار أكثر شمولاً وإنصافاً لضمان تعزيز فعالية إدارة الشؤون العالمية. ومن جانب آخر وبدلاً من الدعوة إلى إبرام اتفاقات عالمية جديدة، أبدى بعض المشاركين حذرهم ونبهوا قائلين إن الاتفاقات الدولية الجديدة قد تواصل الحد من حيز السياسات للبلدان النامية.

٣٣- وأشار المشاركون إلى ضرورة إصلاح الاتفاقات والقواعد غير أهم رأوا أن ذلك الإصلاح في حد ذاته ليس كافياً. وحددت مجموعة من الاحتياجات الأخرى بما فيها تحسين التعاون الدولي والمساعدة من الحكومات المانحة والمنظمات الدولية لتعزيز قدرة البلدان النامية الإنتاجية وتعميق الاندماج المفيد في سلاسل القيمة العالمية وتحسين السياسات في البلدان النامية نفسها لتهيئة بيئة مواتية للمنتجين الوطنيين، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ولاحتذاب الاستثمار الدولي. وشدد على ضرورة أن يجد كل بلد نام نهجه لتوخي الحل الأمثل في سياساته التجارية والصناعية الوطنية وعلى عدم توفر نهج واحد يلئم الجميع.

٣٤- وأيد العديد من المشاركين ضرورة أن تنشط البلدان النامية نشاطاً أكبر في مساعدة ذاتها بدلاً من اعتمادها الشديد على تحسين التعاون مع البلدان المتقدمة. واقترحوا ضرورة توطيد التعاون الملائم بين بلدان الجنوب فيما يتصل بمسائل التجارة والاستثمار من أجل الارتقاء بالتنويع الاقتصادي في البلدان النامية واندماج تلك البلدان المفيد في سلاسل بلدان الجنوب للأنشطة المولدة للقيمة. وأيد العديد من المشاركين برنامج عمل بديلاً للتجارة بين

بلدان الجنوب لتعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وأكدوا أن تنامي التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي أمر أثبت فوائده المتزايدة في تعزيز الاستثمار والتجارة وتوفير التمويل وتبادل الدروس والخبرات ودعم بناء القدرات وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق بشروط تفضيلية ونقل المعارف والتكنولوجيا وزيادة القدرة على التفاوض في المحافل المتعددة الأطراف.

٣٥- وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى إنشاء "لجنة الجنوب" الجديدة لتوفير رؤية جديدة ومبادئ مشتركة تسمح لبلدان الجنوب بأن تصبح قوة دافعة للتضامن. وشملت المبادئ المقترحة اعتماد خيار أيديولوجي بديل لليبرالية الجديدة والتحول في القوى الاجتماعية للنهوض بأفكار وتكنولوجيا جديدة واستثمار فائض أموال البلدان الناشئة في بلدان الجنوب المنخفضة الدخل وإضفاء الطابع المؤسسي على فرص حصول الجميع على الأغذية والرعاية الصحية والعمل والضمان الاجتماعي وإجراء تحول في السيطرة على الأراضي وعمليات التصنيع لصالح المزارعين والعمال والإصرار على تقيد بلدان الشمال بمبدأ "المسؤوليات المشتركة رغم كونها متباينة".

٣٦- وأشار بعض المشاركين إلى إطار للأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فرأوا ضرورة ألا يرصد التقدم العالمي عبر أهداف كمية قائمة على الدخل حصراً بل عن طريق مؤشرات إنمائية مراعية للمجتمع والبيئة. وعلاوة على ذلك، رئي ضرورة أن يشجع إطار الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ويدعم استراتيجيات الاستثمار والتجارة المؤيدة للفقراء والعمل ويقوم على مبدأ أن التنمية الشاملة للجميع والمستدامة غير قابل للتفاوض. وفي ذلك السياق، توافقت الآراء بشأن أهمية دور الدولة الإنمائية الاستباقية.

٣٧- وختاماً، أيد العديد من المشاركين تدعيم دور الأونكتاد في توفير فرص البحث والتحليل وبناء القدرات وتحقيق توافق الآراء فيما يتصل بمسائل التجارة والتنمية لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد النهج المثالية المرتبطة بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة وتوحيها.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٣٨- ترأس رئيس مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد الجلسة العامة الختامية. ولخص نائب الأمين العام للأونكتاد المناقشات التي دارت في الندوة العامة وتوصياتها وقدم ملاحظات ختامية. وتلت ذلك تعليقات من الحضور قدمها ممثل مجموعة ال ٧٧ والصين وممثلو معهد النموذج الاجتماعي الجديد وشبكة العالم الثالث ومركز الاهتمام والاتحاد الدولي لنقابات العمال ومركز الأبحاث الاقتصادية والسياساتية ومنظمة إيون الدولية.

٣٩- ولخص نائب الأمين العام للأونكتاد المجالات الرئيسية التي طرحت للنقاش طوال الندوة العامة. وقال إن شكل العملة السائد لم يغل بالفوائد على الجميع. وأوليت عناية

شديدة لضرورة تحديد إدارة شؤون الاقتصاد الكلي والشؤون المالية على الصعيد العالمي وخصوصاً مع زيادة مشاركة البلدان المتقدمة في عمليات صنع القرارات. ودعا العديد من المشاركين في الندوة إلى فرض ضريبة على المعاملات المالية بالتحديد بهدف الوقاية من فقاعات المضاربة من خلال التنظيم المالي السليم. وقيل إن الاتفاقات الدولية، مثل اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الثنائية المختلفة، غالباً ما تعرقل مسار التقدم الإنمائي. وسلط نائب الأمين العام الأضواء على دعوة المشاركين إلى إعادة هيكلة الاتفاقات الدولية للتجارة والاستثمار بغية ضمان الإنصاف في تقاسم المنافع واستعادة حيز السياسات الوطني. ورئي أن من الأساسي فرض حدود على قدرة الشركات العاملة في البلدان النامية على قيادة السوق من أجل تكوين حيز السياسات الكافي وخاصة لأن ضغوط التجارة الحرة الناشئة عن الجهات المنتجة والعقود الزراعية الكبرى قد ولدت العقبات أمام توفير الأمن الغذائي للجميع.

٤٠ - وردد نائب الأمين العام النداءات الداعية إلى تعزيز دور المجتمع المدني في توجيه تصميم استراتيجية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها، محيطاً علماً بأن البيئة الدولية التي يجب أن يحدث فيها التغيير قد تكون أقل إسهاماً في إحداث ذلك التغيير مما كان حالها في سنة ٢٠٠٠. وإذ سلط الأضواء على العلاقة الوثيقة بين الأونكتاد والمجتمع المدني، أبرز مجالات عمل الأونكتاد المحددة التي يمكن أن تسهم في خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك مفاهيم تعزيز حيز السياسات في التجارة والاستثمار واعتماد نهج متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف.

٤١ - وشعر المشاركون بأن عمل الأونكتاد مستشرف للمستقبل وله دور مهم يؤديه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشجع الأونكتاد على مواصلة عمله في مجال التدفقات المالية والنقدية إذ لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية دون تحقيق الاستقرار المالي.

٤٢ - وأحاط المشاركون علماً أيضاً بأن التنمية المستدامة تتطلب اعتماد نهج شمولي يأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن رغبة شديدة في التركيز على الحد من الفقر إلا أنه رئي أن الأهداف المتعلقة بعدم المساواة ليست واضحة في الاقتراحات الخاصة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ المطروحة للنقاش في الوقت الحالي ولا تحل محل الحاجة إلى التحول الهيكلي في البلدان النامية. وذكر أن ازدهار السلع الأساسية أدى بالعديد من الجهات إلى توقع حدوث تحول مهم في هيكل الاقتصادات النامية بإتاحة فرصة لا ينبغي تضييعها. وأثارت المناقشات بشأن سلاسل القيمة العالمية عدة شواغل وشدت على الحاجة إلى نظم قائمة على الاكتفاء الذاتي في مجالي الزراعة والتصنيع تنطوي على معايير سليمة لضمان فوائد الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٣ - وهنيئ الأونكتاد على كونه موضعاً تجري فيه المناقشات بشأن واقع التنمية إلا أن المشاركين أعربوا عن أسفهم لصدور القرارات الرئيسية في الغالب عن المؤسسات المالية الدولية والهيئات الأخرى. ورأى المشاركون أن من الضروري تحسين مشاركة الأونكتاد مع

المجتمع المدني بالسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة بصفة مراقب في المفاوضات الحكومية الدولية، كما هو عليه الحال في هيئات الأمم المتحدة الأخرى على غرار لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفضلاً عن ذلك، أبرز المشاركون الحاجة إلى التزامات واتفاقات قانونية بهدف تحقيق نظام اقتصادي جديد. وحثوا على تكثيف أنشطة الأونكتاد في مجالي البحث والمساعدة من أجل توفير الدعم لحكومات البلدان النامية. وقيل إن بحث سبل التنفيذ يعد أمراً حاسماً بالنسبة إلى خطة التنمية المقبلة. وفي الوقت ذاته، أعرب المشاركون عن قلقهم لأن الجهود المبذولة حالياً في نيويورك لا تتناول في الوقت الحالي القضايا العامة المناقشة في الندوة العامة وقالوا إنه ينبغي نقل الرسائل والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الندوة إلى المتفاوضين. واقترح أيضاً أن من الضروري عقد اجتماع مصغر لتلك الندوة في نيويورك. وأوضح المشاركون ضرورة تحديد هدف السياسات على وجه أفضل في حين أن تواصل التعاون مع المجتمع المدني لاستشارة الرأي العام وإثارة الردود الملموسة سيعود بالفائدة على تنفيذ التوصيات.

٤٤- وأفيد بأن تقرير الندوة سيحال إلى مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد وربما إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك.

خامساً - جلسات فرعية

ألف - وضع هيكل التمويل العالمي لخطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥

قادت الجلسة مؤسسة فريدريخ إيبيرت

٤٥- أشار التقرير الصادر مؤخراً عن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى التمويل المستدام كركن من الأركان الأساسية للتنمية في المستقبل إلا أنه لم يفصل خطوات الإصلاح اللازمة لضمان استقرار النظام المالي العالمي أو خصائص تمويل التنمية. وأشار إلى بعض المؤسسات الدولية كجهات ميسرة لنجاح خطة التنمية غير أنه لم يتضمن ذكر مؤسسات بريتون وودز أو وكالات بديلة. وذكر المشاركون في حلقة النقاش أن البلدان النامية بوجه خاص تحتاج إلى إطار واضح ومبادئ توجيهية ملموسة لتطور قطاعها المالية على نحو مستدام ويؤمن لها نظام مالي دولي سليم.

٤٦- وأيد السيد أوغو بانيزا وضع آلية مؤسسية تتناول على نحو فعال حالات العجز عن سداد الديون السيادية في إطار نظام من ذلك القبيل. وقال إن زيادة إمكانية العجز عن سداد الديون قد تستتبع ارتفاع تكاليف الإقراض بالنسبة إلى بلد يعاني من أزمة إلا أن تكاليف العجز عن سداد الديون السيادية المتأخرة تكون أكثر ارتفاعاً أيضاً. وأعرب السيد تشاكوما تشارلز سولودو عن تأييده الشديد لتوطيد القطاع المالي المحلي كقاعدة أساسية للتنمية

المستدامة. وأفاد بأن إصلاح النظام المصرفي في نيجيريا يبين أن توفير قطاع مالي محلي مستين يعد أمراً حاسماً لحفز الاستثمارات في البنى التحتية والصناعات المحلية، مما يمكن القطاع الخاص من المشاركة الفعالة في تنمية البلد. وشدد السيد سولودو على المسؤولية الذاتية لحكومات البلدان النامية ومصارفها المركزية وخلص قائلاً إنه إذا ما أريد تحقيق التنمية فللملكية دور مهم. وأبدى السيد يورندا باسنييت آراء مماثلة. وطلب أن تتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ العوامل المحركة للاستثمار في البنى التحتية والقدرة الإنتاجية للبلدان النامية. ورأى أن المنافع العامة تعتبر مجالاً حاسماً للاستثمار لأغراض التنمية. وقدم السيد أبو البركات استعراضاً عاماً لآفاق مصرف التنمية التابع لمجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا كخيار بديل محتمل لمؤسسات بريتون وودز وقدرته على موازنة الشروط. وقال إن مدى بلوغ ذلك المصرف الحجم اللازم لإحداث الفرق وتجاوزه مجرد دور المنافس أمر ما زال ينبغي النظر فيه. وعموماً، قدمت الجلسة الفرعية آراءً مستنيرة قيمة عن دعائم إطار مالي محتمل غير أنها بينت أيضاً التحديات التي لا يزال يجب التغلب عليها.

باء- الهياكل النقدية والمالية الإقليمية: ما هو دورها في خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

قاد الجلسة كل من مركز الاهتمام ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسة فريدريخ إيبيرت

٤٧- أبدأ المشاركون في حلقة النقاش تأييدهم بطرق مختلفة لنظام نقدي محكم التصميم كوسيلة أساسية لضمان النجاح في خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إذ إن النظام النقدي يرسم إطار مجموعة خيارات السياسة المتعلقة بفرص العمل والدخل والتوزيع العادل لتكاليف التكيف ووقع التجارة الإنمائي.

٤٨- ووصف السيد ألدو كالياري محاولات مجموعة العشرين الساعية إلى تناول إصلاحات النظام النقدي الدولي في أعقاب الأزمة المالية على أنها مخيبة للأمل. فقد حقق برنامج عمل مجموعة العشرين الاتفاق بشأن سلسلة من خطوات الحد الأدنى التي ليس لأي منها تأثير كبير بدلاً من التركيز على جوهر الإصلاحات اللازمة للحصول على نظام يكفل إجراء عمليات تكيف لا تؤدي إلى الركود في فترة تشهد استمرار ارتفاع مستويات البطالة.

٤٩- وأشار السيد هاينر فلاسبك إلى اختلال النظام النقدي ودعا إلى ضرورة ألا تقتصر الأمم المتحدة على بحث الأهداف كما فعلت في سياق النقاش بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بل ينبغي لها أن تضطلع بدور أساسي في بحث الأدوات. واستعان بتجربة الاتحاد الأوروبي الحالية ليضرب مثلاً على ما قد يأتي به نظام نقدي من عواقب غير مرغوب فيها إن اقترن بالأيديولوجيا الاقتصادية الخاطئة التي تتجاهل أهمية توزيع الدخل وفرص العمل.

٥٠- ونظراً إلى التقدم المحدود المحرز بخصوص الإصلاح العالمي أكد السيد بدرو بايز أن البلدان النامية على حق في تجديد جهود الاستجابة الإقليمية المنطلقة من الأسفل إلى الأعلى. ورأى أن من الضروري ألا تظل تلك البلدان حبيسة نماذج نظرية بالية وعاجزة بل ينبغي لها أن تتوخى خيارات بديلة في المتناول في الوقت الحالي. ومن ضمن الخيارات البديلة أشار إلى نظم الدفع بالعملة المحلية المزودة بغرف المقاصة الخاصة بها وترتيبات السيولة الإقليمية التي تسمح بإعادة استخدام الاحتياطي المتراكم والموارد الاحتياطية الأخرى من غير العملات (مثل شهادات النفط الموجود في باطن الأرض) وتغيير دور مصارف التنمية الوطنية والإقليمية لكي تعرض الدعم لنوع الإنتاج اللازم.

جيم- قواعد الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من أجل عولمة تقودها التنمية

قاد الجلسة معهد سياسات الزراعة والتجارة

٥١- رحبت السيدة كارولان دومن بالحضور وعرضت بإيجاز التأثير المتنامي والكبير للأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية في خطة التنمية. وافتتح السيد ستيف سابان النقاش معلماً على أسواق السلع الأساسية العالمية وواصفاً المشتقات المتداولة خارج البورصة. وشاطر الحضور الرأي في أن تلك السوق غير الخاضعة للتنظيم ساهمت في تزعزع الاستقرار في أسعار الأغذية العالمية. وتطرق إلى جهود الإصلاح المبذولة فيما يتصل بالمشتقات المتداولة خارج البورصة غير أنه حدد عدة عقبات من بينها مشكلة العمل الجماعي.

٥٢- وقدم السيد أندريو كورنفورد وصفاً مفصلاً لتطور اللوائح المصرفية وخصوصاً اعتباراً من اتفاق بازل الأول إلى اتفاق بازل الثالث. وأبرز أن إطار بازل يسمح للمؤسسات المالية باستخدام نماذج داخلية لقياس المخاطر التي تواجهها. وأشار إلى تلاعب بعض المصارف بتلك النماذج لإخفاء المخاطر، مما مثل عاملاً ساهم في الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وأوضح قائلاً إن تلك الممارسة قيدت بموجب اتفاق بازل الثاني ولكن لم يتم ذلك إلا بعد أن وضعت الأزمة حداً لمسار تقدم خطة التنمية.

٥٣- وتطرق السيد باتش مونتس إلى ضرورة أن تطالب البلدان النامية بحيز سياسات لتنظيم التدفقات الرأسمالية. وأوضح قائلاً إن عدة بلدان نامية أبرمت اتفاقات للتجارة الحرة تحد من قدرتها على تنظيم التدفقات الرأسمالية حتى إبان أزمة مالية. وشدد على حاجة تلك البلدان الأساسية إلى تدابير تحوطية لتنظيم التدفقات المالية نظراً إلى سهولة تأثرها بالعوامل الخارجية. وأكد أن ذلك الأمر يمثل تهديداً كبيراً للاستقرار الاقتصادي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٤- وحددت السيدة جو ماري غريغراب جانين مهمين لوضع القواعد المالية هما التاليان: (أ) النظام المالي الذي يعد نظاماً عالمياً على الرغم من أن السياسات تعتبر محلية، مما

يعني أن السياسات والتشريعات لا تجاري قطاعاً مالياً سريع التغير؛ (ب) وتنظيم النظام المالي. وشددت على أهمية دعم جهود الجهات الوطنية والعالمية المسؤولة عن التنظيم. وتناولت أيضاً سبل مساءلة المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) على دورها في النهوض بنظام مالي أكثر استقراراً يدعم الاقتصاد الحقيقي.

دال - التغييرات الطارئة على الاقتصاد العالمي وإدارة الشؤون المتعددة الأطراف: كيف تستطيع أقل البلدان نمواً المشاركة في النظام على أمثل وجه؟

قاد الجلسة مركز الخدمات الاستشارية الدولي المعني بإدارة الشؤون الاقتصادية للتجارة والتنمية

٥٥ - أتاحت تدابير العولمة والاندماج العميق وما يسمى بسلاسل القيمة العالمية فرصاً جديدة لأقل البلدان نمواً ومثلت تهديدات جديدة لها. وسمحت التجارة في المهام أو سلاسل القيمة العالمية لأقل البلدان نمواً بالتخصص واكتساب قدرة تنافسية فيما يتصل بعنصر محدد بدلاً من السعي إلى اكتساب قدرة تنافسية بشأن منتج بكامل عناصره. ومن ناحية أخرى، تعرضت تلك البلدان لخطر البقاء في أسفل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة باقتصارها على توفير منتجات ذات قيمة مضافة متدنية، مثل السلع الأساسية أو اليد العاملة الرخيصة في حين أن البلدان الأكثر تقدماً والمستهلكين فيها جنوا فوائد الجزء ذي القيمة المضافة الأعلى من سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة. وتطرق فريق المشاركين في حلقة النقاش إلى السبل التي تسمح لأقل البلدان نمواً باستخدام سلاسل القيمة العالمية لتحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٥٦ - وأكد المشاركون في حلقة النقاش أهمية ألا تكتفي أقل البلدان نمواً بالانخراط في سلاسل القيمة العالمية فحسب بل أن تسعى أيضاً إلى ارتقاء سلم سلاسل القيمة. وشددت على الخدمات بوصفها قطاعاً مهماً لأقل البلدان نمواً للاندماج في سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة وفي الاقتصاد العالمي نتيجة لذلك. وعرض المتحدثون دراسات حالات متعلقة بالمنسوجات والملابس والبستنة والسياحة وضربوا مثال القطن لإبراز التحديات والفرص الناشئة عن سلاسل القيمة العالمية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً.

٥٧ - وبحث فريق المشاركين في حلقة النقاش بوجه خاص نوعين من التدابير الرامية إلى ضمان مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام على أمثل وجه:

(أ) شملت التدابير الداخلية التي ينبغي لحكومات أقل البلدان نمواً اتخاذها النهوض بالفرص بالنسبة إلى السلع الأساسية وتعزيز تنوع الصادرات وإدارة الموارد الطبيعية وتطوير البنى الأساسية المادية وغير المادية وإلغاء التعريفات المفروضة على السلع (الوسيط) وتحسين بيئة الأعمال التجارية وتيسير التجارة وبناء القدرات للتفاوض بشأن القواعد والمعايير وتدعيم قطاع الخدمات واستخدام التكامل الإقليمي كوسيلة للتقدم؛

(ب) ما يترتب عن كون قواعد سلاسل القيمة العالمية وتحرير الاقتصاد والتكامل التجاري تحدد بصورة متزايدة. بموجب اتفاقات ثنائية وإقليمية واتفاقات للتجارة الحرة وصفقات ضخمة واتفاقات جماعية من آثار على النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية: تساءل المشاركون في حلقة النقاش عن الهيكل الحالي للمعاملة الخاصة والتفضيلية ولا سيما عن مدى وجاهة الإعفاءات والإطار الزمني الطويل، وبحثوا سبل إعادة تعريف المعاملة الخاصة والتفضيلية للدفاع النشط عن مصالح أقل البلدان نمواً واحتياجاتها. وشددوا أيضاً على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً لأن منظمة التجارة العالمية هي المحفل الوحيد الذي يتيح لأقل البلدان نمواً فرصة للتعبير عن رأيها. وشجع المشاركون هذه البلدان على بذل قصارى جهودها لتدعيم النظام، بما في ذلك من خلال تأييد اتفاق في بالي في إندونيسيا.

هاء- حماية حيز السياسات لأغراض التنمية: عولمة الشركات ومنظمة التجارة العالمية

قادت الجلسة شبكة عالمنا ليس للبيع

٥٨- أمد الفريق المشاركون بأحدث المعلومات عن المفاوضات الحالية الجارية ضمن منظمة التجارة العالمية.

٥٩- وأفاد صاحب السعادة السيد جاينت داسغوبتا، السفير والممثل الدائم للهند لدى منظمة التجارة العالمية، المشاركون بأن المندوبين يعملون على مجموعة من التدابير المنقسمة إلى ثلاثة أجزاء هي التالية: طائفة من التغييرات السياسية تخص أقل البلدان نمواً وبعض الإصلاحات في مجال الزراعة واتفاق جديد ينص على قواعد ملزمة بشأن تيسير التجارة. وأوضح قائلاً إنه من غير المسموح لمعظم البلدان النامية بأن تمد قطاع الزراعة بالإعانات بموجب القواعد الحالية المعتمدة في منظمة التجارة العالمية بينما يسمح للبلدان المتقدمة بأن تمنح الإعانات بمقدار مئات مليارات الدولارات الأمريكية سنوياً. وذكر أن اقتراح مجموعة الـ ٣٣ التي تضم في الوقت الحالي ٤٦ بلداً نامياً سيسمح للبلدان النامية بشراء الأغذية من المزارعين الفقراء مباشرة وتوزيعها على السكان المعانين من الفقر بهدف تعزيز الأمن الغذائي.

٦٠- وعرضت السيدة سانيا ريد سميث، (شبكة العالم الثالث) بالتفصيل طرق إساءة القواعد الحالية المعتمدة في منظمة التجارة العالمية إلى أقل البلدان نمواً وأيدت عدة تغييرات سياسية من شأنها حماية حيز سياسات تلك البلدان بالسماح لها في الوقت ذاته من تحقيق المكاسب من التجارة. وقدمت السيدة كنده محمدي، (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) تفاصيل عن المفاوضات الحالية بشأن تيسير التجارة. وقالت إن إبرام اتفاق محتمل لتيسير التجارة قد يطرح تحديات من الناحية التنظيمية وتحديات تشريعية ومؤسسية ويفضي إلى تكاليف متكررة في الأمد القصير والطويل وإن مستوى الاحتياجات المالية المرتبطة بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة الممدد المتفاوض بشأنه في منظمة التجارة العالمية يثير الخطر المتمثل

في احتمال تحويل الدعم المحدود المتاح من الميزانية للبلدان النامية عن الأولويات الإنمائية الراهنة. ومضت تقول إن المفاوضات بشأن القواعد الجديدة لتيسير التجارة تستند أساساً إلى اقتراحات مقدمة من البلدان المتقدمة ولا تجسد بالضرورة احتياجات البلدان النامية بما في ذلك وضع الهياكل الأساسية وغيرها من آليات الدعم لتعزيز قدرات تلك البلدان الإنتاجية والتجارية وإن الاتفاق سيصبح "اتفاقاً ميسراً للاستيراد" في حال عدم تناول تلك العوامل. وسلطت أيضاً الأضواء على إضعاف المفاوضات المكلف بإجرائها بشأن القواعد الخاصة والتفضيلية وتخلفها في مسار المفاوضات بشأن القواعد الملزمة. ووصف السيد يورغوس ألتينتسيس (الاتحاد الدولي لنقابات العمال) الآثار السلبية الناجمة عن المفاوضات بشأن توسيع اتفاق تكنولوجيا المعلومات المتعدد الأطراف الذي يزيل التعريفات المفروضة على عدد كبير من منتجات تكنولوجيا المعلومات والمفاوضات من أجل "اتفاق للتجارة في الخدمات" جديد متعدد الأطراف يعتبر اتفاقاً جذرياً للتجارة الحرة يخص الخدمات التي تخرج عن نطاق منظمة التجارة العالمية.

٦١- واختتمت النقاش السيدة ديورا جيمس (شبكة عالمنا ليس للبيع) التي أدارت الجلسة مشيرة إلى ضرورة أن يركز أي اتفاق يبنثق عن المؤتمر الوزاري التاسع المقبل لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في بالي في إندونيسيا من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على مجموعة التدابير الخاصة بأقل البلدان نمواً وعلى تحديد القواعد الزراعية للسماح للبلدان النامية بإطعام سكانها بدلاً من الاتفاق المقترح بشأن تيسير التجارة.

واو- من أجل تحقيق توافق في الآراء متعدد الأطراف بشأن التجارة والاستثمار: مؤتمر بالي في إندونيسيا وما بعد

قادت الجلسة جمعية وحدة وثقة المستهلكين

٦٢- ضم المشاركون الرفيع المستوى في الجلسة السيدة بايفي كايرامو، سفيرة فنلندا، والسيد لوكاس سارونغا، سفير جمهورية ترازيا المتحدة بالنيابة، والسيد شيشير بريادارشي، مدير شعبة التنمية في منظمة التجارة العالمية، والسيدة أنيا فون مولتكي، رئيسة وحدة التجارة والسياسات والتخطيط بالنيابة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيدة ناتالي برناسكوني - أوسترفالدر، رئيسة برنامج الاستثمار التابع للمعهد الدولي للتنمية المستدامة.

٦٣- ودعي المشاركون في حلقة النقاش إلى تناول التساؤلات عن السمة الرئيسية المحتملة لتوافق في الآراء متعدد الأطراف بشأن التجارة والاستثمار وعن السبل الممكنة لحشد أصحاب المصلحة المعنيين لمعالجة القضايا البارزة وعن النتائج التي يمكن أن تبنثق عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في بالي في إندونيسيا لتحقيق اقتصاد عالمي متوازن. ويرد ملخص المداولات فيما يلي:

- (أ) إن المؤتمر الوزاري التاسع يتيح فرصة لتكوين الثقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. على أن من الضروري توشي الحذر وعدم إثقال جدول الأعمال ضماناً لتحقيق نتائج إيجابية. ورئي أن يستهدف المؤتمر تحقيق نتائج لائقة وملموسة وواقعية؛
- (ب) وتحقق توافق عام في الآراء بشأن أنظمة الاستثمار الحالية في شكل معاهدات استثمار ثنائية وفصول خاصة بالاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة وغير ذلك باعتبارها أنظمة غير مثالية ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية. ونظراً إلى انتهاء مدة أكثر من نصف تلك الترتيبات في وقت قريب، رئي أنه آن الأوان لإعادة النظر في نموذج اتفاقات الاستثمار وضمن التشديد على جانبي الإنصاف والاستدامة؛
- (ج) ورئي أنه ينبغي توشي الإصلاحات والحلول الخاصة بالاستثمار على مراحل بالعمل في المقام الأول على وضع مبادئ عامة تشمل الممارسات الجيدة دون أن تؤدي بالضرورة إلى معاهدة متعددة الأطراف؛
- (د) ورئي أن من الممكن ومن الضروري أن تتقارب برامج العمل البيئية والتجارية لأغراض التنمية الشاملة من خلال إجراء إصلاح مجد يخص إعانات الزراعة ومصائد الأسماك والوقود الأحفوري، مما يحقق تكافؤ الفرص في ميدان التجارة وعبر تحرير الموارد للاستثمار من أجل اقتصاد أحضر على سبيل المثال؛
- (هـ) ورئي أن من الأنسب اعتماد نهج تدريجي لتحقيق توافق في الآراء متعدد الأطراف بشأن التجارة والاستثمار.

زاي - أولويات التحول في أفريقيا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

- قادت الجلسة شبكة العالم الثالث لأفريقيا ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية
- ٦٤ - استندت هذه الجلسة على الخصوص إلى نتائج اجتماع عقد في جنوب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٣ وحمل عنوان "التحول الهيكلي في السياق الأفريقي: بحث أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" ونظمه برلمان البلدان الأفريقية وشبكات المجتمع المدني الأفريقية الرئيسية بدعم من حملة ألفية الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٦٥ - وظهر أداء النمو الذي سجل مؤخراً في أفريقيا وقادته صادرات السلع الأساسية في سياق يشهد تزعزع الاستقرار الاقتصادي العالمي الذي طال أمده وتكرار ظهور أزمات مالية متغيرة وتدابير التقشف وركود الاقتصاد، مما وضع موضع الشك على أقل تقدير استدامة نموذج النمو هذا والطلب الخارجي وتقلب أسواق السلع الأساسية التي اعتمد عليها ذلك النمو. وأكدت تلك الاتجاهات أساساً التعمق النوعي لهشاشة التنمية السطحية وغير المستقلة في أفريقيا وتمتع جهات خارجية بفوائد النمو في إطار القوى السائدة المحركة للعولمة التي يقودها القطاع المالي ولا تكف عن إبراز مواطن الضعف إن تعرضت لأهواء مقدمي الإعانة

والمستثمرين الأجانب. كما أوضحت كلها الطابع المتملص للنمو الشامل للجميع والتنمية البشرية والاجتماعية وتحول القدرات والمياكل والفرص والحصائل الإنتاجية في القارة ومن أجلها ومن أجل شعوبها.

النتائج الرئيسية

٦٦- يجب أن تتصدى خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ بصراحة لذلك التناقض الظاهري في نمو أفريقيا. وفي هذا الصدد، يجب أن تشمل المواضيع والأهداف الأساسية المتصلة بذلك ما يلي:

(أ) التحول الهيكلي: زيادة الإنتاجية الزراعية المتكاملة مع عملية التحول التي يقودها التصنيع ويمكن قياسها وتتبعها؛

(ب) تفضيل التحول القابل للقياس إلى مسار للنمو يوجهه العمل والدخل والطلب المحلي ويكون شاملاً كلياً للجميع ومتسماً بإعادة التوزيع التدريجية؛

(ج) وضع حد للتعويل على الغير وتعزيز التراكم المستقل والذاتي المنطلق لموارد تمويل التنمية المصحوب بتقليص حالات تسرب الفائض عن طريق التدفقات غير المشروعة والسياسات التراجعية الخاصة بالمنافسة الضريبية وإدارة الشؤون المؤسسية والسياسية الضعيفة؛

(د) إصلاح النظم والقواعد والأطر والممارسات في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والسلع الأساسية بناء على معايير وعائدات إتمائية ملموسة وقابلة للقياس؛

(هـ) ضمان صوت ومشاركة فعالين لأفريقيا في المؤسسات والشراكات العالمية الرئيسية وتعميق الإدارة الديمقراطية والمساءلة والشفافية لفائدة سكان أفريقيا داخل بلدان القارة وأقاليمها؛

(و) ينبغي دمج اقتصاد الرعاية (بما في ذلك عمل المرأة غير المأجور ودعم المجتمع ورعاية المسنين والأطفال) دمجاً تاماً في أي خطة تحويلية مجدية للقارة.

حاء- التجارة في القيمة المضافة وسلاسل القيمة العالمية: روايات مبنية على الواقع وعلى مجرد المجهول

قاد الجلسة الفريق العامل الدولي المعني بالروابط بين التجارة والتمويل وشبكة العالم الثالث

٦٧- ركز المشاركون في هذه الجلسة على التطورات الأخيرة في قياس التجارة في القيمة المضافة وسلاسل القيمة العالمية وصلتها بالبلدان النامية.

٦٨- ودأبت منظمات المجتمع المدني والأونكتاد على لفت الانتباه إلى ظاهرة عدة بلدان نامية ظلت بعد تنفيذ الإصلاحات التجارية وتحسين أداء الصادرات فيها تعجز عن تحقيق

النتائج في النمو وتمويل التنمية. ورئي بالتالي أن الصلة بين التجارة والتمويل المعزز المرصود على المستوى الوطني هي صلة حاسمة ورحب المشاركون بعمل منظمة التجارة العالمية وغيرها لإعداد إحصاءات متعلقة بالتجارة في القيمة المضافة.

٦٩- وسلم المشاركون أيضاً بوجود عوائق منهجية كبيرة وحتى عوائق لجمع البيانات تعرقل إعداد تلك البيانات في صيغة مناسبة غير أن تلك البيانات قد تساهم بعد إتاحتها مساهمة حاسمة في تقييم ما إذا كان الاندماج في سلسلة من سلاسل القيمة العالمية يعتبر استراتيجية صائبة للبلدان النامية لكي تعزز قيمتها المضافة.

٧٠- وفي الوقت ذاته، استندت المشورة بشأن سلاسل القيمة العالمية إلى أدلة سردية وآراء مستنيرة نظرية أبدى المشاركون في الجلسة بناء عليها تفاؤهم وتشاؤهم بدرجات مختلفة. فرأى بعض المشاركين في الجلسة أن قدرة البلدان على الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية تعتمد على الفرص المحتملة المتاحة لها لارتقاء سلم السلسلة وأن هناك مجالاً ضيقاً للشعور بالأمل نظراً إلى كون أعلى أجزاء سلسلة القيمة هي الأجزاء التي تستخلص فيها الشركات الرئيسية العائدات استناداً إلى تمتعها بمركز قوة سوقية احتكاري أو من نوع احتكار القلّة. وأشار إلى مسألتي القوة والضعف كعاملين حاسمين ينبغي تناولهما لضمان استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة. أما بعضهم الآخر فقد رأى أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل بشأن آثار الاندماج في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة على نمو البلدان النامية وقدرتها على تحقيق القيمة المضافة وأن بعض البيانات قد تشير إلى القيمة المضافة التي تحققها الشركات المحلية بأقل من قدرها الفعلي.

طاء- هل يستطيع نظام للتجارة الزراعية أكثر تركيزاً على السياق المحلي أن يجد من الجوع والأثر البيئي؟

قادت الجلسة مؤسسة نكسوس

٧١- إن النظام التجاري الأكثر تركيزاً على السياق المحلي تبعاً للصيغة التي مفادها أن السياق "الإقليمي/المحلي" هو الخيار الأول قد يعود بالفوائد على الأمن الغذائي والبيئة في حال توجيهه على النحو الواجب. وقد توفرت أمثلة عملية أمدت بالأدلة على ذلك إلا أنه يحتمل أيضاً إساءة استخدام فرص منح الأفضلية لعمليات الشراء المحلية بغرض اتخاذ تدابير حمائية. ويجب أيضاً تجنب أوجه انعدام كفاءة السوق.

٧٢- وأتاح الإطار الحالي لمنظمة التجارة العالمية بعض أوجه المرونة المتعلقة بالاستعانة بالموارد المحلية غير أن العقبات حالت دون الاستغلال التام لتلك الأوجه. وعلاوة على ذلك، فرضت قيود دقيقة على أوجه المرونة (مثل اقتراح مجموعة الـ ٣٣ المقدم إلى مؤتمر بالي في إندونيسيا) كما تبين من المثال الأخير على مخزونات المواد الغذائية العامة إذ حسبت

المشتريات فوق مستويات السعر الأدنى كإعانات. ولم تكف أوجه المرونة المذكورة لوحدها لمواجهة التحدي.

٧٣- وإن النظام الاقتصادي السائد في الوقت الحالي والمستند على وجه التقريب إلى آليات سوقية تنافسية مجهولة يقصر الأفضليات المحلية على أسواق المنتجات المتخصصة التي غالباً ما تكون أسعارها أعلى. وتفاقم الوضع نتيجة للأسواق الزراعية الشديدة التشويه (الإعانات والعوامل الخارجية غير المستوعبة داخلياً). ووجهت نداءات متكررة خلال الندوة العامة من أجل إرساء نظام اقتصادي جديد. ويمكن أحد الحلول الأساسية في تدعيم مشاركة المواطنين وتوفير أنشطة التدريب المتصلة بالتدابير المباشرة في مجالات إنتاج الأغذية والتجارة وحياسة الأراضي.

٧٤- وينبغي أن تسمح النظم التجارية في المستقبل بمنح أفضليات محلية في الأسواق الزراعية والغذائية، مع توفير بعض الضمانات، وأن تتيح مشاركة المواطنين من أجل تحسين تلبية الاحتياجات الغذائية والأمنية والبيئية.